الملاءة المالية للمنظمات التمويلية غير الحكومية ودورها في توسيع قاعدة التمويل الأصغر(Microfinance) (بحث تطبيقي)

أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد
asst.prof.ali@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

إسلام جاسم محمد
شركة عادل إسماعيل حسن الشيبي وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات
Islam.Jassem1101a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعريف بالمنظمات التمويلية غير الحكومية وبيان دورها في تقديم الخدمات المجتمعية، كذلك بيان ماهيّة الملاءة المالية وسبل تحقيقها في تلك المنظمات، وبيان أثر تحقيق الملاءة المالية لمثل تلك المنظمات في توسيع قاعدة خدماتها المالية، ومن أجل تحقيق هدف البحث تم الإعتماد على بعض الأدوات تمثلت في تحليل بيانات المنظمة مدار البحث وإستخدام بعض النسب المالية للتحقق من ملاءة المنظمة، وإنتهى البحث بمجموعة من الإستنتاجات، كان من أهمها: وجود تذبذب في مؤشرات الملاءة المالية للسنوات مدار البحث في المنظمة، سيما سنة (2021)، إذ إنخفضت مؤشرات الملاءة المالية قصيرة الأجل بنسبة كبيرة شكّلت (82%) أدى إلى حصول فشل مالي للمنظمة، وأوصى البحث بعدد من التوصيات، من أهمها: ضرورة العمل على تحسين الواقع المالي في المنظمة سيما إن السنة الأخيرة (2021) أظهرت نتائج غير مرضية فيما يرتبط بمؤشرات الملاءة المالية وذلك يهدد إستمرار المنظمة بسبب عدم قدرتها في المستقبل القريب من الوفاء بالإلتزاماتها.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، المنظمات التمويلية غير الحكومية، التمويل الأصغر، الفشل المالي، القرض الجماعي.

Abstract:

The research aims to define non-governmental financial organizations and highlight their role in providing community services. It also aims to explain the concept of Solvency and the ways to achieve it in such organizations. Additionally, the research explores the impact of achieving Solvency on expanding the scope of their financial services. To achieve the research objective, several tools were employed, including analyzing the organization's financial data and using financial ratios to assess its Solvency. The research concluded with a set of findings, the most important of which is the fluctuation in Solvency indicators over the research period, particularly in the year 2021. Short-term Solvency indicators witnessed a significant decrease of 82%, leading to financial failure for the organization. The research recommended several recommendations, including the necessity to improve the financial situation of the organization, especially considering the unsatisfactory results in Solvency indicators in the last year (2021). This threatens the organization's continuity due to its inability to meet its commitments in the near future.

المقدمة:

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق جملة من الأهداف المقرّة بموجب القوانين الراعية لعملها، وعلى رأسها تحقيق منفعة مجتمعية، بيد أن التهديدات التي تواجهها قد تؤدي إلى زعزعة إستقرارها المالي، ومن ثم عدم إستطاعتها مزاولة مهامها بفاعلية أكبر وقد تتلكأ في تحقيق أهدافها وبالتالي عدم جدوى أعمالها، وإن من بين أبرز الوسائل التي تتبناها المنظمات التمويلية غير الحكومية هي التمويل الأصغر (Microfinance).

يهدف التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغيرة للفقراء أو ذوي الدخل المنخفض لبدء مشاريع صغيرة للتخفيف من حدة الفقر، ويركز التمويل الأصغر على الوصول إلى الفقراء من خلال إبقاء أحجام القروض صغيرة، وإعتماد أنظمة الإقراض

الجماعية، وتعبئة الودائع الإدخارية الصغيرة والمتكررة، كما يعتمد التمويل الأصغر على مبدأ الضمان الاجتماعي (مقابل الضمانات المادية) لتقليل مخاطر الإقراض، إلّا إن مخاطر عدم الوفاء بالقروض قد يؤدي إلى التدهور المالي للمنظمات التمويلية ويهدد الملاءة المالية لتلك المنظمات، والذي سينعكس على تقليل عدد المستفيدين من ذلك التمويل وتخفيض قاعدة إنتشار أدوات التمويل الأصغر، لذا تعد إدارة السيولة والملاءة المالية مهمة لتلك المنظمات التمويلية، ويمكن أن تؤثر الملاءة المالية على أداءها في تحقيق أهدافها وتوجيه الأموال نحو توسيع قاعدة التمويل الأصغر.

المبحث الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1- منهجية البحث:

1-1-1- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بعدم قدرة المنظمات التمويلية غير الحكومية في توفير إستجابات فاعلة في تدعيم مركزها المالي وتوفير الحد الأدنى للملاءة المالية المطلوبة بغية الإستمرار في أداء مهامها بغرض تحقيق أهدافها، وذلك نابع من عدم قدرتها من تحديد مستوى ملاءتها المالية، وهذا بدوره سيهدد إنتشار أدواتها الهادفة لتحقيق منفعة مجتمعية.

1-1-2- اهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعريف بالمنظمات التمويلية غير الحكومية وبيان دورها في تقديم الخدمات المجتمعية.
2. بيان ماهيّة الملاءة المالية وسبل تحقيقها في تلك المنظمات
3. بيان أثر تحقيق الملاءة المالية لمثل تلك المنظمات في توسيع قاعدة خدماتها المالية.

1-1-3- أهمية البحث: تعتبر أدوات قياس الملاءة المالية في المنظمات هامة في تحديد قدرة تلك المنظمات من الإستمرار في تقديم خدماتها، ونشر أدواتها لتستقطب أكبر عدد ممكن من المستفيدين، لذلك إسترعى ذلك الأمر وقفة جادّة للبحث في كيفية قياس الملاءة المالية لتلك المنظمات بغية ضمان نموها وإستقرارها المالي وتوسيع قاعدة إنتشارها في المجتمع، لما لها من دور بارز في دعم المحتاجين من الفقراء وذوي الدخل المنخفض، إضافةً لدعم المشروعات الصغيرة التي تساعد في تعزيز الناتج المحلي وتوفير الإستقرار المالي للعوائل الفقيرة.

1-1-4- فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها: "إن تحقيق الملاءة المالية في اللمنظمات التمويلية غير الحكومية له دور فاعل في توسيع قاعدة التمويل الأصغر".

1-1-5- أدوات البحث: إعتمد الباحثان في تحقيق أهداف البحث على مجموعة من المؤشرات المالية (السيولة، المديونية، والدين إلى حقوق الملكية) التي تساعد في إدارة السيولة وتعزيز الملاءة المالية في المنظمات التمويلية غير الحكومية بغية تحقيق أهدافها.

1-1-6- مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع هذا البحث المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق، أما عينة البحث، فهي منظمة البشائر العراقية بإعتبارها إحدى المنظمات التمويلية غير الحكومية المعنية بمنح القروض الميسّرة لتحسين المستوى المعيشي، أما الحدود الزمانية للبحث،

1-1-7- الحدود الزمانية للبحث: تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالسنوات (2015-2021)

1-2- دراسات سابقة:

1-2-1- **دراسة (نعمة والعبيدي،2020)، بعنوان "تدقيق الأداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية فيها"**، هدفت الدراسة إلى التركيز على العلاقة بين إلتزام اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية عينة البحث بأبعاد الإستدامة المالية ومؤشرات تقويم الأداء وتحقيق الإستدامة المالية فيها، كذلك إعداد برنامج تدقيق أداء مقترح

خاص باللجنة الأولمبية الوطنية العراقية يستند على بعد الإيرادات في الإستدامة المالية جنباً إلى جنب مع برنامج التدقيق المالي لمصادر الإيرادات المعمول به من قبل هيئة الرقابة العاملة في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وخلصت الدراسة إلى عدد من الإستنتاجات التي من أهمها عدم وجود مؤشرات خاصة بتدقيق الأداء في المنظمات غير الحكومية واللجنة الأولمبية العراقية معتمدة من قبل ديوان الرقابة المالية الإتحادي في العراق.

1-2-2- دراسة (Nieto and Cinca,2019) بعنوان "20 عاماً من البحث في التمويل الأصغر: نهج إدارة المعلومات"

"20 Years of Research in Microfinance: An Information Management Approach"

هدفت الدراسة إلى إستعراض الأوراق البحثية المنشورة بصدد موضوع التمويل الأصغر وتتبعها منذ عام 1997 إلى 2017، بغرض إجراء تحليل علمي لهذا المجال من التمويلات، وإعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات على البيانات الببليومترية، إذ تم إستغلال شبكات تطابق الكلمات المفتاحية وشبكات الإقتباس لرسم خرائط المعرفة، وأظهرت نتائج الدراسة وتحليل البيانات نوعين من الإهتمامات في هذا الموضوع، الأول الأوراق التي تركز على العملاء (رعاة الرعاية الإجتماعية) والثاني الأوراق التي تركز على كيانات التمويل الأصغر نفسها (المؤسسيون). وكشف التحليل الزمني تطور المواضيع الأكثر إثارة للاهتمام بالنسبة للباحثين: وصفت المرحلة الأولى إبتكارات ممارسات التمويل الأصغر وتأثيرها؛ المرحلة الثانية والممتدة للغاية والتي تم فيها تحليل خصوصيات مؤسسات التمويل الأصغر؛ واليوم أصبح هذا القطاع ناضجًا ولكن مع ظهور جوانب سلبية، مثل الإنحراف عن تحقيق الأهداف، إستوجب العمل بجدّية أكبر لتقويم عمل هذه المنظمات ومساعدتها في تحقيق أهدافها عن طريق تثقيف المجتمعات تجاه الوفاء بالإلتزامات يؤدي إلى تحقيق منفعة أكبر للمستفيدين.

1-2-3- دراسة (Jafar,et.al,2016)، بعنوان: "التمويل الأصغر وأثره على الأفراد والمجتمعات"

"Micro-Finance and Its Impacts on People and Societies"

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التمويل الأصغر وتأثيراته على الأفراد والمجتمع، إضافةً إلى توفير الوعي حول التمويل الأصغر، وكيفية جعله ذو أثر في رفاهية المجتمع والحد من الفقر، وتوصلت الدراسة إلى إن التمويل الأصغر يعتبر وسيلة مبتكرة للحد من الفقر، ومن خلال خدمات التمويل الأصغر، يمكن للفقراء الإستفادة من مهاراتهم لتعزيز النمو الاقتصادي للأسر المعيشية، وتعليم أطفالهم، وتحسين نوعية حياتهم، ويمكن للفقراء أن يساهموا في التنمية الإقتصادية ويمكنهم مكافحة الجوع والتخفيف من حدة الفقر، كذلك يعمل التمويل الأصغر على تمكين المرأة من المساهمة في النمو الإقتصادي.

1-3- مساهمات البحث الحالي

يسعى البحث الحالي إلى التعريف بماهيّة التمويل الأصغر (Microfinance) في المجتمع المحلي، والجهات الراعية لمثل هذا التمويل في البيئة المحلية، مع بيان أهداف مثل تلك المنظمات، وإن أبرز مساهمات هذا البحث هو تناول موضوع الملاءة المالية ودورها في نشر ثقافة التمويل الأصغر وتوسيع قاعدته، كذلك تناول البحث إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية التي تسعى لتحقيق أهداف التمويل الأصغر والبحث في ملاءتها المالية وأبرز المعوقات التي تواجهها في تحقيق أهدافها كمنظمة غير ربحية، إضافةً إلى المدّة الزمنية المستهدفة في هذا البحث والتي تمثلت بالسنوات (2015-2021).

المبحث الثاني / الجانب النظري

2-1- الملاءة المالية: تركز الإدارة المالية بشكل أساسي على التدفقات النقدية، بهدف المحافظة على الملاءة المالية للمنظمة من خلال تخطيط التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بإلتزاماتها والحصول على الأصول اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة، وتستخدم الإدارة المالية الأساس النقدي للإعتراف بالإيرادات والمصروفات فقط فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الفعلية، وبغض النظر عن تحقيق المنظمة ربحاً أو تعرضت لخسارة، يجب أن يكون لديها تدفق نقدي كافٍ للوفاء بإلتزاماتها عند

إستحقاقها (Gitman and Zutter,2015:63)، وبهدف تدعيم متانة المركز المالي، من المفيد توفير موارد مالية من مصادر مختلفة والعمل على إستثمارها بما يحقق الأهداف المرجوّة (عبد الحميد وكاظم،2020: 351)، وتعتبر الملاءة المالية من أهم الدعامات الساندة للشركات بغض النظر عن طبيعة الصناعة التي تعمل فيها (علي والمعيني،2021: 91)، لذا يتوجب الإهتمام بنسب الملاءة المالية والسعي لتدعيمها في المنظمة بغية الوفاء بالإلتزامات وعدم تعرض المنظمة للإعسار.

2-1-1- مفهوم وتعريف الملاءة المالية: تسعى المنظمات إلى توفير القدرة على سداد إلتزامتها على المدى القصير دون ضغوط، وبغية ذلك، تركز المنظمات على الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة، وتعتبر نسب السيولة ذات إهتمام جوهري بالنسبة للدائنين والمقرضين وغيرهم ممن تربطهم علاقات مالية مع المنظمة (Ross,et.al,2017:56)، ويركز تحليل الملاءة المالية على الهيكل المالي والتشغيلي طويل الأجل للمنظمة، كما يتم أخذ نسبة الديون طويلة الأجل في هيكل رأس المال بعين الإعتبار، علاوة على ذلك، تعتمد الملاءة المالية على الربحية، حيث لن تتمكن المنظمة على المدى الطويل من الوفاء بديونها ما لم تحقق أرباحاً. (SHIM and G. SIEGEL,2007:27)، وتبيّن الملاءة المالية للمنظمة قدرتها على تأدية ديونها وفقاً للشروط المتفق عليها (Riwayati,et.al,2023:602)، وتعطي الملاءة المالية مؤشرات بصدد الرصانة المالية للمنظمة والربحية على المدى طويل الأجل (علي والمعيني،2021: 91)، وتساعد نسب الملاءة المالية المنظمات بصورة عامة في معرفة موقف المنظمة من إلتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى وتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الثابتة (مثل أقساط القروض بما في ذلك الفوائد)، كذلك تقييم التوازن بين قيمة الأصول، وخاصة الأصول الثابتة ورأس المال وتقييم حجم تمويل أصول المنظمة بالديون، إضافةً إلى تقييم مدى تأثير ديون المنظمة على إدارة الأصول (Andy and Megawati,2019:23)، إضافةً لذلك، فإن الملاءة المالية مهمة كونها تعطي مؤشرات حول قوّة ومتانة المركز المالي للمنظمة كون إن المركز المالي للمنظمة يعتبر الملجأ الأخير لها في حال تكبدها لخسائر غير متوقعة (علي والمعيني،2021: 91).

ولقد تم تعريف الملاءة المالية على إنها "قدرة المنظمة على الوفاء بإلتزاماتها المالية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل" (KYULE,2015:3)، كذلك تم تعريفها بأنها قدرة المنظمات على أداء إلتزاماتها فيما يتعلق بالديون طويلة الأجل" (Abdul Rahman,2017:87)، وبعبارة أخرى، تعكس الملاءة المالية قدرة المنظمة على سداد الإلتزامات طويلة الأجل بما في ذلك المدفوعات الرئيسية وفوائدها (Robinson,et.al,2015:59)، يستنتج الباحثان من التعريف الأخير تركيز الملاءة المالية على قدرة المنظمات من الوفاء بالإلتزامات طويلة الأجل، في حين إن التعريف الأول ينظر بشمولية أكثر فيما يرتبط بسداد الإلتزامات، إذ يأخذ بنظر الإعتبار نسب السيولة بإعتبارها إحدى مؤشرات الملاءة المالية، ويشير (Ross,et.al,2017:56) إلى إن نسب السيولة هي ذاتها نسب الملاءة المالية ولكنها قصيرة الأجل، وعليه يرى الباحثان بأن التعريف الأول أكثر شمولية من التعريف الثاني كونه يأخذ بنظر الإعتبار جميع الإلتزامات بغض النظر عن مدّة إستحقاقها، سيما في التسارعات الكبيرة الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية والذي ينتج عنها تهديدات واسعة والتي تتبع من إشتداد حدّة المنافسة، وخير دليل على ذلك، ما أوضحه (Raj and Putri,2021:79) إذ أفاد بأن الملاءة المالية للمنظمة تُظهر قدرتها على الوفاء بجميع التزاماتها المالية إذا تمت تصفية المنظمة في ذلك الوقت، إذ إن المنظمات مهددة بإستمرار من حصول ضائقة مالية لها تعزى لأسباب داخلية أو خارجية أو كليهما، وذلك يعود لأحد الأمرين، نقص نقدي في جانب الأصول أو تراكم للديون، وكلاهما لهما تأثير على التدفق النقدي للمنظمة والذي يهدد ملاءتهم المالية (Megasanti and Riwayati,2023:400)، وتتبع أهمية الملاءة المالية كونها تضمن بقاء المنظمة ونجاحها لما لها من أهمية إقتصادية وإجتماعية (علي والمعيني،2021: 92).

2-1-2- مؤشرات قياس الملاءة المالية: كان الربح ولا يزال يعتبر أفضل مؤشر لتقييم الأداء، ولكن الأداء الجيد لا يعتمد فقط على ربحية المنظمة، إذ إن في معظم الحالات لا يعكس الربح الذي تسجله المنظمة في فترة إعداد التقارير بدقة الفوائد الفعلية للنشاط المنجز، إذ يجب قياس أداء المنظمة إعتماداً على مصالح المستخدمين، في (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، التوازن الاقتصادي، القيمة المضافة)، وتعتبر الملاءة المالية إحدى الجوانب الجوهرية في قياس الأداء المالي للمنظمات (Diana,2020:945)، وعليه من المهم فهم مديري المنظمة التحليل الأساسي للبيانات المالية، وفهم التدفق النقدي والميزانية العمومية والأرباح والخسائر وتغير رأس المال، إضافةً ينبغي أن يكونوا على دراية بمصادر التمويل ومخاطره بغرض ترشيد القرارات التمويلية والتشغيلية في المنظمة (Fatihudin,et.al,2018:556)، وتعتبر مؤشرات قياس الملاءة المالية هامة في المنظمة، كونها تعطي تصورات عن الإلتزامات المترتبة على المنظمة وتواريخ إستحقاقها بغية توفير الإستجابة اللازمة للوفاء بتلك الإلتزامات دون التأثير على أنشطة وعمليات المنظمة، والتخفيف من حدّة المخاطر التي قد تواجه المنظمة، كون إن الإلمام والدراية بطرائق إدارة الملاءة المالية تسعف في تبني الإستراتيجيات التي تخفض من التعرّض لمخاطر الملاءة المالية (علي والمعيني،2021: 92)، وتم دراسة مفهوم المؤشرات على نطاق واسع في علم الإجتماع وعلوم السياسة والإقتصاد، وبدأت الأبحاث الأكاديمية حول المؤشرات الإقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين، وحول المؤشرات الإجتماعية في الستينيات تقريباً (Gazzola and Iannaccaro,2021:2)، وتم وصف المؤشرات بأنها مقاييس أو مكونات يمكن من خلالها إستنتاج حقائق أو تنبؤات موضوعية حول ظاهرة معينة (Heink and Kowarik,2010:584)، وفي صدد موضوع البحث، يرى الباحثان بأن مؤشرات قياس الملاءة المالية تعطي تصورات مبكرة حول مقدرة المنظمة على سداد إلتزاماتها عند تأريخ إستحقاقها دون المساس بجدارة العمليات والأنشطة لتلك المنظمة.

ومن المشرات المستخدمة في قياس الملاءة المالية للمنظمات بشكل عام (الديون بالنسبة للأصول، وإجمالي الديون بالنسبة لحقوق الملكية) والسبب في إختيار هذه المؤشرات يعود لتوافقه مع تعريف الملاءة المالية، وفيما يخص المنظمات غير الربحية بدلاً من التركيز على الربح، تركز المنظمة على تحقيق مهمتها، ولذلك، فإن الفائض أو العجز السنوي لايعطي بالضرورة معلومات حول نجاح المنظمة غير الربحية، وإن إحدى طرق تقييم الملاءة المالية للمنظمة غير الربحية هي فحص كيفية إنفاق مواردها، ومن ثم، تقوم العديد من المنظمات غير الربحية بإعداد كشف مالي ثالث يسمى كشف النفقات الوظيفية الذي يصور كيفية توزيع إجمالي النفقات بين ثلاثة مجالات وظيفية وهي (مصروفات البرامج، مصروفات جمع التبرعات، والمصروفات الإدارية). (Keating,et.al,2008:29)

2-2- المنظمات التمويلية غير الحكومية: تلعب المنظمات غير الحكومية (NGOs) دوراً مهماً في التعاون الإنمائي، ويعود ذلك إلى الاعتقاد على نطاق واسع بأن المنظمات غير الحكومية أكثر كفاءة من المنظمات الرسمية في توفير المساعدات إلى الفقراء والمحتاجين، ولكن قد تتعرض هذه المنظمات إلى تهديدات عديدة ومتنوعة أو قد تنحرف عن تحقيق أهدافها، إذ أدّت الفضائح في هذا النوع من القطاعات إلى زيادة الضغط على المنظمات غير الحكومية للحد من الإنفاق غير المرتبط مباشرة بالمشاريع الخيرية (Nunnenkamp and Öhler,2010:1)، وإن لهذه المنظمات دور بارز في توظيف الطاقات وتوجيهها نحو تحقيق منافع إجتماعية تسهم في التخفيف عن كاهل الفقراء وتوفير التمويل اللازم لهم لفتح مشروعات تعزز من إمكاناتهم المادية.

2-2-1- مفهوم وتعريف المنظمات التمويلية غير الحكومية: تعتبر المنظمات التمويلية غير الحكومية جهات فاعلة رئيسية في القطاع الثالث في مجالات التنمية، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والبيئة، والعديد من مجالات العمل العام الأخرى، وتنشط المنظمات غير الحكومية أيضاً في مجموعة واسعة من الأدوار المتخصصة الأخرى مثل بناء الديمقراطية، وحل النزاعات، والعمل في مجال حقوق الإنسان، والحفاظ على الثقافة، والنشاط البيئي، وتحليل السياسات، والبحث، وتوفير المعلومات،

وتمويل المشروعات الفتيّة (LEWIS,2009:1)، ويشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى المنظمات الوطنية غير الربحية، ولكل دولة جهة راعية لعمل مثل هذه المنظمات، إذ يوجد في إيرلندا إتحاد المنظمات غير الحكومية (Congood)، وفي إيطاليا تنسيقية المنظمات غير الحكومية من أجل التعاون الدولي والتنمية (Cocis)، وفي فرنسا توجد الشبكة الفرنسية للزراعة والتنمية (Rongead)، وأسبانيا تمتلك منسقية المنظمات غير الحكومية للتنمية (Olivo U,2007:102)، أما على المستوى المحلي في العراق، فتوجد دائرة المنظمات غير الحكومية وهي المرعية بالإطار التنظيمي لأعمال المنظمات غير الحكومية.

ولقد ورد تعريف المنظمات غير الحكومية في المادة (1/أولاً) من قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010، إذ أفادت المادة بأن المقصود بالمنظمات غير الحكومية "مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية تم تسجيلها وإكتسبت الشخصية المعنوية وفقاً لأحكام القانون، وتسعى لتحقيق أغراض غير ربحية"، وتعتبر المنظمات غير الحكومية كيان تم إنشاؤه للإستجابة للإحتياجات الإجتماعية، تلك التي لا يستهدفها القطاعان العام أو الخاص، هذا النوع من الكيانات له غرض المصلحة العامة، وهو مستقل عن الإدارات العامة، ولكنه يعتمد بشكل كبير على الواردات المتأتية من التبرعات ويتمتع بإستقلال مالي ضئيل، ويمكن رؤية أهمية هذه الكيانات على المستوى الدولي من خلال عدد المنظمات الموجودة، وفرص العمل التي تولدها، والإحتياجات الإجتماعية التي تغطيها، وعدد المستفيدين الذين تخدمهم (García,et.al,2023:2).

وعُرفت أيضاً بأنها منظمات خاصة تتميز في المقام الأول بأهداف إنسانية أو تعاونية، وليست تجارية، وتمارس أنشطة لتخفيف المعاناة، وتعزيز مصالح الفقراء، وحماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو القيام بتنمية المجتمع (Werker and Ahmed,2007:3)، ويرى الباحثان بأن التعريفات السابقة متقاربة فيما بينها، وتركز على وصف المنظمات غير الحكومية بأنها كيان مستقل له شخصية معنوية يهدف إلى تحقيق منافع إجتماعية من خلال تحفيف معاناة الفقراء ودعم المشروعات الصغيرة أو الناشئة بمعنى إن أهداف هذه المنظمات غير ربحي.

2-2-2- أهداف المنظمات غير الحكومية في البيئة المعاصرة:أضحت المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تخفيف حدة الفقر وتحسين الرعاية الاجتماعية وتطوير المجتمع المدني أكثر إعتماداً على الجهات المانحة الدولية، مما أدى إلى نمو هائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العديد من البلدان، ويعود تاريخ المنظمات غير الحكومية الدولية إلى عام 1839م، وتشير التقديرات إلى إنه بحلول عام 1914 كان هناك 1083 منظمة غير حكومية، ولعبت هذه المنظمات دوراً رئيسياً في الدفع نحو التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وكانت مجموعات الحملات بمثابة المحرك الرئيسي للمفاوضات الحكومية الدولية، بدءاً من تنظيم النفايات الخطرة إلى فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية والقضاء على العبودية (Nyang'au,et.al,2016:93)، ويتمثل الهدف الرئيسي للمنظمات غير الحكومية في تمكين الفئات السكانية الفقيرة من تلبية إحتياجاتها الأساسية (الغذاء والمياه النظيفة والسكن والملبس وغيرها)، كذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بالإضافة إلى إحتياجاتهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بالثقافة وإحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، والحفاظ على العوامل البيئية، والتعليم على مستوى أعلى مما كان عليه الحال في السابق، ويمكن تحقيق هذه التحسينات عن طريق الدعم الخارجي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية الوسيطة في البلدان (Wegner,2008,285).

هناك أدوار رئيسية تلعبها المنظمات غير الحكومية حالياً ضمن ممارسات التنمية المعاصرة، ويمكن تقسيم هذه الأدوار إلى ثلاث مجموعات رئيسية: (تقديم الخدمات، التحفيز، والمشاركة)، وهذه الأدوار متميزة، إذ قد تقوم إحدى المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات من أجل بناء الثقة في المجتمع المحلي، مما سيخلق منصة لتنظيم المجتمع أو الدعوة إليه، قد تدخل منظمة غير حكومية في مشاركة مع شركة من أجل محاولة تعزيز أهدافها المتمثلة في القيام بحملات من أجل الأعمال

المسؤولة إجتماعياً، أو قد تقوم المنظمة بتمويل مجموعة من المشروعات صغيرة الحجم بهدف تعزيز التنمية الإقتصادية في البلد (Lewis and Kanji,2009:91)، وإستناداً لما تقدم، يرى الباحثان أن جوهر أهداف المنظمات غير الحكومية يتركز نحو تدعيم الخدمات الإجتماعية وتوفير الفرص التنموية للعوائل الفقيرة لتحسين مستوى معيشتهم وتخفيف معاناتهم، كذلك دعم المشروعات الناشئة بغية تحقيق تنمية إقتصادية.

2-2-3- مخاطر المنظمات التمويلية غير الحكومية: تواجه المنظمات التمويلية غير الحكومية عدداً من المخاطر إسوةً بباقي المنظمات في بيئة الأعمال، ويمكن إيضاح هذه المخاطر وإعطاء أمثلة عليها بالجدول الآتي:

جدول (1) مخاطر المنظمات غير الحكومية

المخاطر	أمثلة عن كل خطر
مخاطر الحوكمة	• الهيكل التنظيمي غير مناسب. • إفتقار مجلس الإدارة للمهارات الكافية بصدد إدارة المنظمة. • تضارب المصالح.
المخاطر التشغيلية	• عدم الإهتمام بالزبائن والمستفيدين. • ضعف قدرات العاملين وعدم تدريبهم بشكل دوري. • المخاطر المتعلقة بحماية الأصول.
المخاطر المالية	• عدم كفاية الإحتياطيات والتدفقات النقدية. • الإعتماد على مصادر تمويل محدودة. • ضمانات غير كافية.
المخاطر الخارجية	• ضعف سمعة المنظمة. • التغيرات بأنشطة المنظمة وإتّساع حجم التمويل. • بيئة إقتصادية غير مستقرة.
الإمتثال للقوانين والتعليمات	• التصرفات الشخصية التي تنتهك الثقة. • ضعف المعرفة بالمسؤوليات القانونية. • ضعف المعرفة بالمتطلبات التنظيمية لأنشطة معينة مثل (جمع الأموال وتشغيلها).

المصدر: (Omar,et.al,2013:384)

2-3- التمويل الأصغر (Microfinance): يحتل التمويل الأصغر مرتبة عالية في قائمة أدوات السياسة لمكافحة الفقر، إن دعم إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض يبشر بتحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة وتعزيز التنمية الإقتصادية، علاوةً على ذلك، يُقال إنه نهج فعّال من حيث التكلفة لأن بعض المنظمات غير الحكومية التي تم توسيع نطاقها لتصبح بمثابة البنوك الصغيرة أظهرت أنه يمكن تقديم الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض مع تغطية التكاليف وحتى تحقيق ربح معتدل (Terberger,2003:187)، سنحاول في هذا المحور من المبحث التعريف بماهيّة التمويل الأصغر (Microfinance) ونعطي نبذة تأريخية عن جذوره وما آل إليه في الوقت المعاصر.

2-3-1- نشأة التمويل الأصغر (Microfinance): يرى البعض بأن تأريخ التمويل الأصغر ظهر في بادئ الأمر في أوروبا، نتيجةً إلى النمو الهائل في معدلات الفقر منذ القرن السادس عشر في أيرلندا، وظهرت صناديق القروض في عشرينيات القرن الثامن عشر، وذلك بإستخدام مراقبة الأقران لفرض السداد على أقساط أسبوعية للقروض بدون فوائد في البداية من الموارد المتبرع بها. وبعد قرن من النمو البطيء، بدأ الازدهار بسبب حدثين، الأول: قانون خاص صدر في عام 1823، والذي حول المؤسسات الخيرية إلى وسطاء ماليين من خلال السماح لها بفرض فوائد على القروض، وتمكينها في نفس الوقت من تحصيل الفوائد، والثاني: إنشاء مجلس إدارة صندوق القروض في عام 1836 لتنظيمها والإشراف عليها (Seibel,2003:2)، ويرى بعض المهتمين إن نشأة فكرة التمويل الأصغر بدأت في العصور الوسطى، إذ كان عدد مكاتب الرهن يتزايد بسرعة في بعض الدول الأوروبية (خاصةً في إيطاليا)، مما أدى إلى تقليل الوسطاء الماليين الآخرين بشكل كبير وأصبح بديلاً قابلاً للتطبيق لصغار المقترضين، وفي عام 1515، سمح البابا ليون العاشر لمحلات الرهن بتحصيل فوائد رسمية على قروضهم، وهو

الأمر الذي كان محظوراً من قبل لأسباب دينية، ودعمت الكنيسة الكاثوليكية تأسيس محلات الرهن كبديل للمقرضين الربويين، بعد ذلك إنتشرت محلات الرهن في جميع أنحاء المناطق الحضرية في أوروبا، ولكن في إيرلندا كان الموضوع أكثر تنظيماً سيما بعد إنشاء (صندوق القروض الإيرلندي)، وعلى أثره تنامت المنظمات المعنية بهذا الشأن لتصل إلى 300 منظمة للإقراض الصغير التي قدمت قروضاً صغيرة وغير مضمونة لصغار المزارعين الفقراء وذوي الدخل المنخفض من أجل مساعدتهم على إستدامة وخلق العمل الحر وتدعيم إمكانات النمو (Dzadzua,2019:4)، ويرى البعض بأن تأريخ التمويل الأصغر يعود لنشأة مجموعات الإدخار والإئتمان التي ظلت تعمل لعدة قرون تشمل "سوسوس" في غانا، و"صناديق تشيت" في الهند، و"تاندا" في المكسيك، و"أريسان" في إندونيسيا، و"تشيتو" في سريلانكا، و"تاندا" في المكسيك، و"تشيتو" في سريلانكا. "تونتين" في غرب أفريقيا، و"باساناكو" في بوليفيا، بالإضافة إلى العديد من جمعيات الإدخار (Madzy,2013:1)، وفي عام 1976 نما بنك جرامين في بنغلادش ليزاول وظيفة التمويل الأصغر ويستهدف الأسر الفقيرة ويمنح قروض متناهية الصغر بمبالغ متفرقة تجاوزت (Sengupta and Aubuchon,2008:9)، وفي عام 2006 حصل بنك جرامين ومؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام لجهودهما في الحد من الفقر في بنجلاديش (Jafar,et.al,2016:53)، ومن خلال تقديم قروض صغيرة إلى الفقراء، بغرض توفير الفرصة ليصبحوا رواد أعمال ويكسبوا دخلاً مرتفعاً بما يكفي لتحرير أنفسهم من دائرة الفقر، وقد أدت جهود يونس الرائدة إلى تجدد الاهتمام بمجال التمويل الأصغر كأداة للقضاء على الفقر (Sengupta and Aubuchon,2008:9)، وبغض النظر عن مكان نشأته، مايهمنا هو ما أسهم به هذا النوع من التمويل، وسبل تطويره وتوسعة قاعدته في الوقت الراهن لكونه من الأدوات الفاعلة في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة.

2-3-2- مفهوم وتعريف التمويل الأصغر (Microfinance):يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى القروض الصغيرة أو قروض رأس المال العامل الصغيرة المقدمة إلى الفقراء أو محدودي الدخل من قبل المنظمات المالية المجتمعية المعروفة باسم منظمات التمويل الأصغر، وغالباً ما تكون هذه المنظمات غير ربحية أو غير حكومية (Lieberman,2019:10)، وكان يُنظر إلى التمويل الأصغر في الأصل بإعتباره بديلاً لكل من البنوك التي تخدم في معظم البلدان النامية 5% إلى 20% فقط من السكان، ومصادر التمويل غير الرسمية وشبه الرسمية للفقراء مثل مقرضي الأموال (Hubka and Zaidi,2005:3)، وتسعى منظمات التمويل الأصغر إلى تقديم خدمات إئتمانية صغيرة الحجم وغيرها من الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الناشئة غير الحكومية، فهي توفر آلية للفقراء لتخفيف آثار صدمات الدخل على الإستهلاك، وإيجاد مستودعات آمنة وبأسعار معقولة لمدخراتهم، والإستفادة من فرص الإستثمار المربحة، وتخفيض المخاطر (Ingves,2005:3)، والتمويل الأصغر مصطلح يشير إلى الترتيبات الرسمية وغير الرسمية لتقديم الخدمات المالية للفقراء من أجل النهوض من الفقر، وإنه غيّر خلال العقود الماضية مفهوم الفقراء من غير قابلين للتمويل المصرفي إلى قابل للتمويل المصرفي، وأوصى بمنهجيات مختلفة لتقديم الخدمات المالية، كما إنه لم يقتصر على محاولة تخفيف حدّة الفقر، بل أظهر لمحات من دعم أنشطته وإستمرارها من الأرباح البسيطة المكتسبة من هذا التمويل (Prakash and Malhotra,2017:121)، وبصدد تعريف إصطلاح التمويل الأصغر فهناك العديد من العلماء والمنظمات لديهم تصورات مختلفة حول تعريفات هذا المصطلح، وبشكل عام فإن طبيعة التعاريف هي نفسها، إذ إن التمويل الأصغر هو توفير خدمات مالية صغيرة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو الأسر الفقيرة أو الذين ليس لديهم حسابات مصرفية (Hossain and Khan,2016:70)، كما تم تعريفه بشكل أكثر شمولية على إنه خدمات مالية صغيرة الحجم تعنى بالائتمان والادخار المقدم للأشخاص الذين يعملون في الزراعة أو الذين يديرون مشروعات صغيرة أو شركات ناشئة، إذ يتم إنتاج السلع أو إعادة تدويرها أو إصلاحها أو بيعها، والذين يقدمون الخدمات (Tehulu,2013:153)، وإستناداً لما سبق يتّضح للباحثان أن هناك دور

بارز للتمويل الأصغر ومنظماته في تخفيف حالات الفقر ودعم المشروعات الناشئة، كذلك له دور في تعزيز التنمية المستدامة في حال توظيفه نحو الصناعات الخضراء (صديقة البيئة).

2-3- واقع التمويل الأصغر في البيئة المحلية: في عام 2007 بدأت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في العراقية تقديم هذا النوع من التمويل، على غرار ذلك، تم تأسيس صندوق في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية تحت مسمى (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل) بموجب قانون رقم (10) لسنة 2012 (المعدّل) برأس مال مقداره (150) مليار دينار تموّل من الخزينة العامة وذلك بهدف تأمين فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة على مستوى العراق، كذلك تقديم الدعم للراغبين بالعمل والذين يمتلكون القدرة على العمل، وزيادة الإنتاجية وتدعيم الإقتصاد الوطني، وتشجيع إقامة حاضنات في إسناد إنشاء المشاريع، إضافةً إلى إستثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد بالأساس على المعرفة والمهارة (المواد 3، 5، 11 من القانون المذكور أعلاه)، هذا على صعيد البرامج الحكومية، أما على مستوى المنظمات غير الحكومية، فلقد تأسست مجموعة من تلك المنظمات في البيئة المحلية، والتي نعرضها بالجدول أدناه:

جدول (2) منظمات التمويل الأصغر في العراق

ت	إسم منظمات وشركات التمويل الأصغر	سنة التأسيس
1	منظمة الإسكان التعاونية CHF	2004
2	منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة	2004
3	مركز الأمان العراقي	2005
4	منظمة البشائر العراقية	2006
5	مركز التطوير الإقتصادي في تلعفر	2007
6	منظمة المستقبل المشرق	2007
7	منظمة مركز المساند للتنمية والتطوير	2008
8	منظمة التقدم للتنمية والتطوير	2008
9	منظمة إزدهارنا للتنمية الإقتصادية	2008
10	منظمة التضامن للتمويل الأصغر	2008
11	منظمة أملكم للتطوير الإقتصادي	2009
12	الشركة العراقية للتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	2012

المصدر: (عون،2018: 56)، (https://www.imfi.org/ar)

ويتم تقسيم التمويلات الصغيرة في العراق إلى ثلاثة أنواع: (حتى 500 دولار) تقدم للفقراء، وبين (500 و 5000 دولار) تمنح للمشروعات متناهية الصغر، وبين (5000 و 25000) دولار تمنح للمشروعات الصغيرة، وبصدد معدل إنتشار المنظمات المعنية بموضوع التمويل الأصغر ودعم المشروعات الصغيرة بالنسبة لعدد السكان، بقي هذا النوع من التمويل أحد أصغر القطاعات في العراق وأقلها تطوراً (مجموعة البنك الدولي،2015: 13).

2-4- الملاءة المالية في المنظمات التمويلية غير الحكومية: إن منظمات التمويل لا تتمتع بنفس شبكة الأمان التنظيمية التي تتمتع بها المصارف، إذ إنها تحتاج إلى تحليل نسب ملاءتها المالية بشكل مستمر لضمان تشخيص جوانب الضعف فيها ومحاولة إتخاذ السبل الرشيدة في معالجتها أولاً بأول (Saunders and Cornett,2018:83)، ويعد تحليل النسب المالية أداة مفيدة للإدارة المالية للمنظمات التمويلية غير الربحية، ومع إستمرار نمو القطاع، من المهم بشكل متزايد فهم كيفية تحقيق أقصى إستفادة من أدوات الإدارة المالية، هناك العديد من المقاييس الكمية أو النوعية التي قد يختار المدير المالي للمنظمة غير الربحية تحليلها ومراقبتها لإتخاذ القرارات الخاصة بالمنظمة، بمجرد تحديد التهديد المحتمل بالضائقة المالية، يواجه مديرو المنظمات التمويلية غير الربحية عدداً من الخيارات المحتملة لتحسين الوضع المالي للمستقبل (Goerdel,et.al,2016:4)، وعلى الرغم من إستخدام النسب المالية على نطاق واسع من قبل المحللين الماليين في تحليل الملاءة المالية لمنظمات الأعمال الهادفة للربح بهدف التنبؤ بفشل الأعمال وحوادث الإحتيال، فإن إستخدام النسب الخاصة بالملاءة المالية ضرورية أيضاً

للمنظمات غير الربحية (NPOs) لأنه في حالة وجود ظروف إقتصادية غير مستقرة، ستتأثر هذه المنظمات أيضاً (Omar,et.al,2013:382)، على سبيل المثال، أثناء حالة عدم وجود إستقرار إقتصادي أو تهديدات الركود أو الأزمات المالية العالمية، قد تشهد المنظمات غير الربحية إنخفاضاً أو إنهاء التمويل من الجهات المانحة الرئيسية، لذا من الضروري أن تكون الإيرادات قادرة على الإيفاء بإلتزامات المنظمة في مواعيد إستحقاقها (علي والمعيني،2021: 91)، وليس ذلك وحسب، إنما تحقيق فائض يسعف في التوسع والنمو الإقليمي وإنتشار النشاط المنظمي فيما يتعلق بالخدمات المجتمعية.

وتعد متابعة الأداء المالي وإدارته بطبيعتها موضوعاً صعباً بالنسبة لعالم المنظمات غير الربحية، نظراً لأن القطاع لديه ثقافة قوية تجاه النظر إلى الإحتفاظ بالفائض النقدي في ضوء سلبي إلى حد ما، وهو تصور تغير بشكل جذري منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، وبصرف النظر عن ذلك، غالباً ما يفتقر موظفو الإدارة المالية في المنظمات غير الربحية إلى الخلفية التعليمية اللازمة، وبالتالي يواجهون الحاجة إلى سد هذه الفجوة المعرفية الأولية (Londer,2023:3)، ويرى الباحثان بالإستناد لما تم عرضه آنفاً بأن من الضروري على المنظمات التمويلية غير الربحية متابعة أداءها المالي بشكل مستمر بغية تحصين المنظمة وحمايتها من أية تهديدات قد تواجهها والتي قد تتفاقم مع مرور الوقت مما يؤدي إلى الفشل المالي سيما أنها تتعامل مع مخاطر حساسة وهي المخاطر الإئتمانية.

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي

3-1- نبذة عن المنظمة عينة البحث ومنتجات الصناعة التي تعمل فيها: يسعى البحث الحالي إلى قياس مستوى الملاءة المالية لإحدى المنظمات التمويلية غير الحكومية العاملة بقطاع التمويل الأصغر (Microfinance) في العراق، وهي (منظمة البشائر العراقية)، بهدف تحديد دور ملاءتها المالية على توسيع قاعدة هذا النوع من التمويل، وتعتبر هذه المنظمة من أوائل المنظمات العاملة في هذا الجانب، إذ تأسست سنة 2006، وتموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وتمنح قروض متناهية الصغر لمجموعة من الفئات المستهدفة ضمن أهداف المنظمة، ولقد منحت المنظمة على مدى السنوات مدار البحث (من 2015 ولغاية 2021) الفئات الآتية:

شكل (1) المبالغ المقرضة من قبل المنظمة على مستوى كل منتج للسنوات مدار البحث

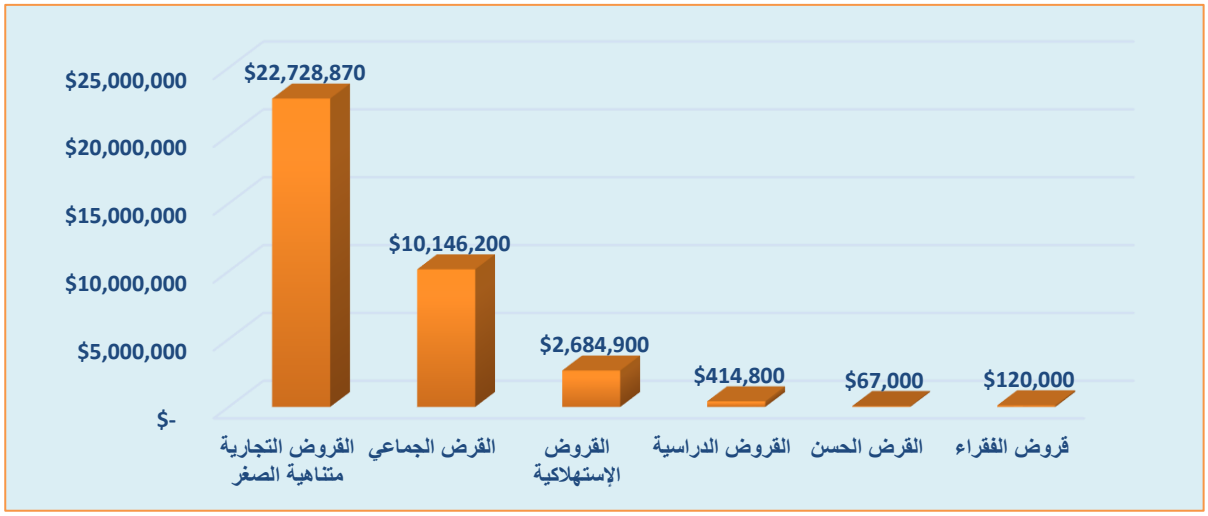

وفيما يخص القروض الممنوحة للمدّة موضوع البحث، فلقد منحت المنظمة عدداً كبيراً من القروض بغية تحقيق أهدافها، والشكل أدناه يوضح حجم القروض الممنوحة.

شكل (2) حجم القروض الممنوحة خلال السنوات مدار البحث

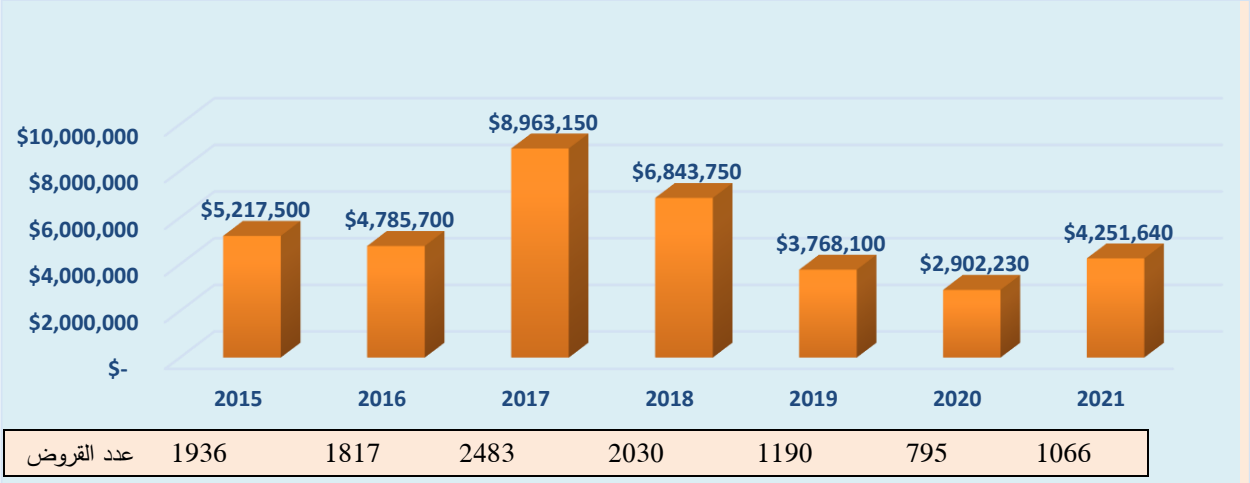

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد القروض	1936	1817	2483	2030	1190	795	1066

وبصدد نتيجة نشاط المنظمة موضوع البحث للسنوات المستهدفة، فلقد تفاوتت نتيجة النشاط من سنة لأخرى، وكما موضح في الشكل أدناه:

شكل (3) نتيجة نشاط المنظمة عينة البحث للسنوات المستهدفة

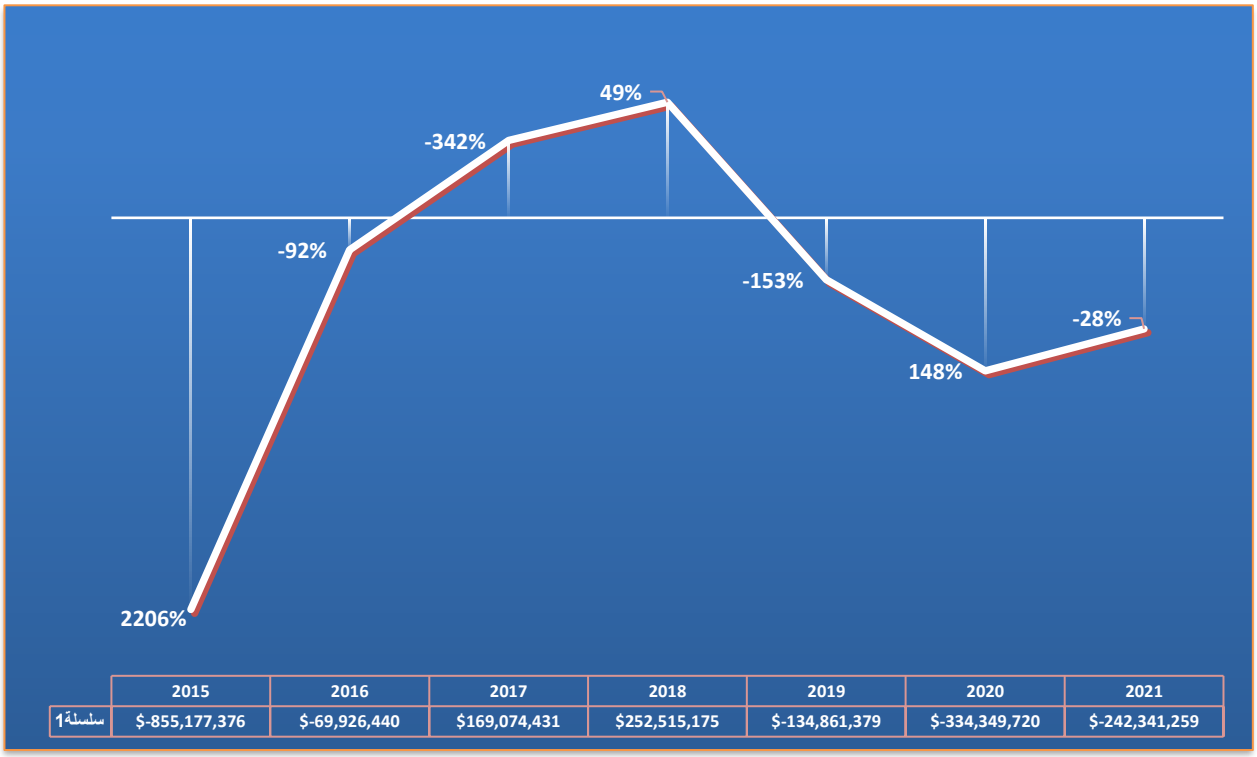

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سلسلة1	$-855,177,376	$-69,926,440	$169,074,431	$252,515,175	$-134,861,379	$-334,349,720	$-242,341,259

وعلى الرغم من تحقيق المنظمة لخسائر كبيرة، لازالت مستمرة في أنشطتها والمتمثلة بتقديم خدمة مجتمعية معتمدة بذلك على المنح المستلمة من الجهات الداعمة، وإن ذلك يشير إلى إن المنظمة تقدم الخدمات المجتمعية على تحقيق الأرباح، في حين لو وظفت المنظمة جهودها في تحقيق الخيارين لضمنت ولحد معقول إتساع نشاطها الإقليمي وعدم إعتمادها بشكل جوهري على المنح.

3-2- نسب الملاءة المالية للمنظمة عينة البحث

3-2-1- الملاءة المالية قصيرة الأجل (السيولة): تعتبر نسبة السيولة كما أوضحها روّاد الإدارة المالية بمثابة الملاءة المالية قصيرة الأجل للمنظمة، إذ يعطي هذا المؤشر تصوراً عن قدرة المنظمة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل، وبغرض إحتساب هذه النسبة سنعتمد الصيغة الآتية:

$$\text{الملاءة المالية قصيرة الأجل (السيولة)} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الملطوبات المتداولة}}$$

وأظهر تطبيق هذه الصيغة على بيانات المنظمة عينة البحث النتائج الآتية:

شكل (4) الملاءة المالية قصيرة الأجل

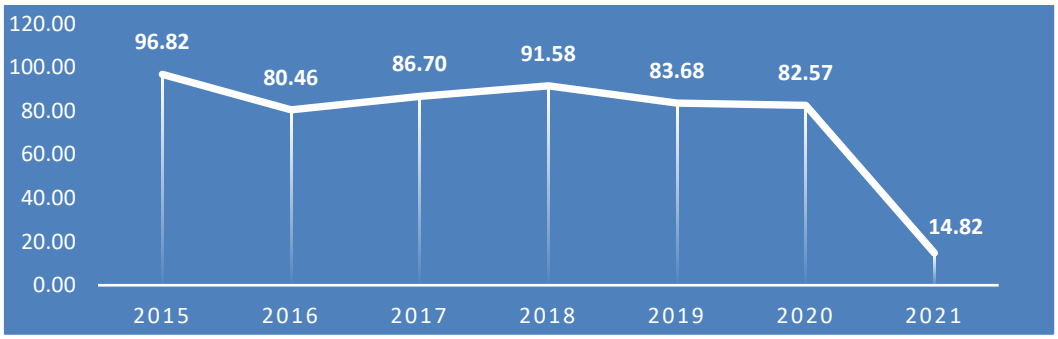

وعلى الرغم من تحقيق المنظمة لملاءة مالية قصيرة أجل، ولكن ثمة مشكلة ملحوظة تتجسد بتذبذب الملاءة المالية على مستوى السنوات المبحوثة، إذ أظهرت النتائج عدم إستقرار في الملاءة المالية قصيرة الأجل، سيما في السنة الأخيرة (2021) إذ إنخفضت بنسبة إنخفاض شكلت (82%) عن سنة (2020)، وهذا مؤشر خطر تجاه الملاءة المالية للمنظمة.

3-2-2- نسبة المديونية: تعتبر نسبة المديونية إحد النسب الهامة التي تعطي مؤشرات عن قدرة المنظمة على الوفاء بإلتزاماتها، كونها تعطي نتائج عن نسبة التمويل بديون خارجية، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً لدى روّاد الإدارة المالية، ويمكن إحتساب نسبة المديونية على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{الملاءة المالية طويلة الأجل (نسبة المديونية)} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \quad \%$$

وأظهر تطبيق هذه الصيغة على بيانات المنظمة عينة البحث النتائج الآتية:

شكل (5) نسبة المديونية

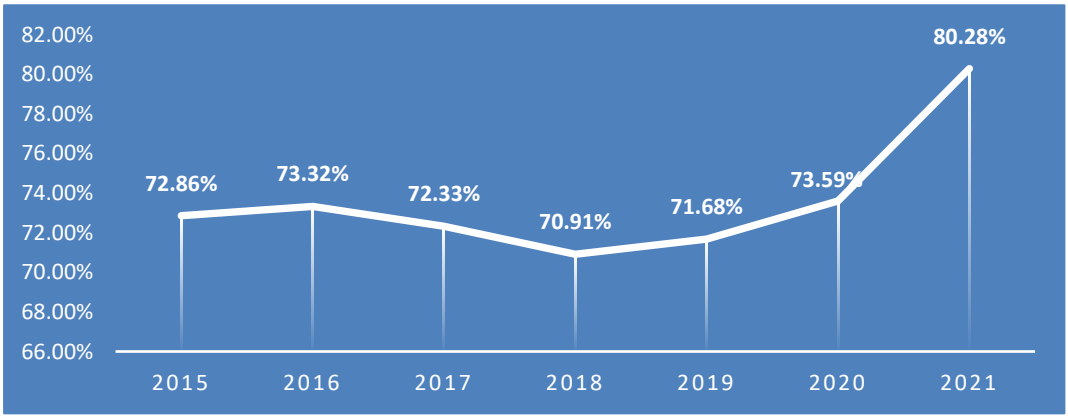

كذلك هو الحال بالنسبة للملاءة المالية طويلة الأجل، تظهر النتائج عدم إستقرار ملحوظ في نسبة الملاءة المالية، ومخاطر كبيرة فيما يتعلق بالديون الخارجية وعلى مستوى جميع السنوات مدار البحث، نلاحظ حجم الديون بالنسبة لموجودات المنظمة مرتفعة

وسيما سنة (2021) إذ إزدادت نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات بنسبة بلغت (9%)، من الواجب على إدارة المنظمة التقليل من الإعتماد على الديون الخارجية لأن التمويل بالمديونية له مخاطر وخيمة قد يؤدي إلى الفشل المالي للمنظمة.

3-2-3- نسبة الدين إلى حقوق الملكية: تعتبر مقارنة الديون بحقوق الملكية من الطرائق المفيدة في التحقق من الملاءة المالية في المنظمات، ويهدف هذا المؤشر إلى بيان نسبة الديون الخارجية إلى حقوق الملكية بغرض توفير ضمانات مقبولة تفيد بقدرة المنظمة على سداد إلتزاماتها، ويمكن إحتساب ذلك وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية بإستثناء الأسهم الممتازة}} \%$$

وبما إن المنظمات غير الحكومية ليس لديها رأس مال منصوص عليه في القانون المرعي لأعمالها، فسنستعيض بحساب الإحتياطيات بإعتباره حقوق ملكية، وبعد تطبيق ذلك، تبيّنت لنا النتائج التالية:

شكل (6) نسبة الدين إلى حقوق الملكية

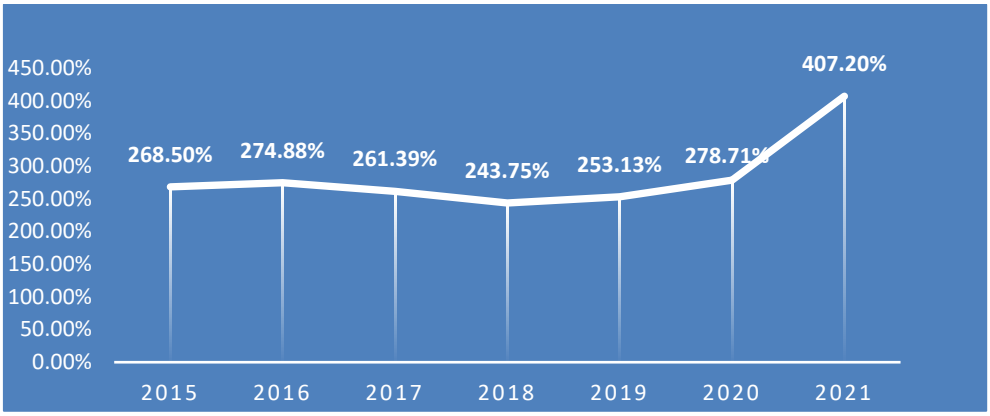

تظهر النتائج مؤشرات غير جيدة تجاه الملاءة المالية للمنظمة، إذ يلاحظ إن نسبة الديون إلى حقوق الملكية كبيرة جداً والناتجة عن المنح التي تعتمدها المنظمة في تمويل نشاطها، وفي حال حصول أية مشكلات بشأن القروض الممنوحة أو تلكؤ المقترضين في السداد ذلك سينعكس مباشرةً على قدرة المنظمة على الإستمرار مما يؤدي إلى توقف أنشطتها بسبب تداعيات الفشل المالي، سيما إن ضمانات القروض الممنوحة غير مجزية، يتوجب على المنظمة مراعاة الحيطة والحذر وأخذ الضمانات المناسبة قبل الشروع بالإقراض بغية الحفاظ على مستوى ملائم من الملاءة المالية والإستمرار في مزاولة أنشطتها وتوسيع قاعدة هذا النوع من القطاعات.

ويمكن عكس الصيغة المطبقة في أعلاه بغرض معرفة نسبة حقوق الملكية بالنسبة لديون المنظمة، وكما سنوضحه تالياً.

3-2-4- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون: تطبق هذه النسبة بهدف تقديم ضمانات للدائنين من قبل أصحاب المنظمة، إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن حسن الإدارة المالية للمنظمة، وبغية الوصول لذلك، سنعتمد الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الديون} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الديون}} \%$$

وبعد تطبيق الصيغة، تبيّنت لنا النتائج الآتية:

شكل (7) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون

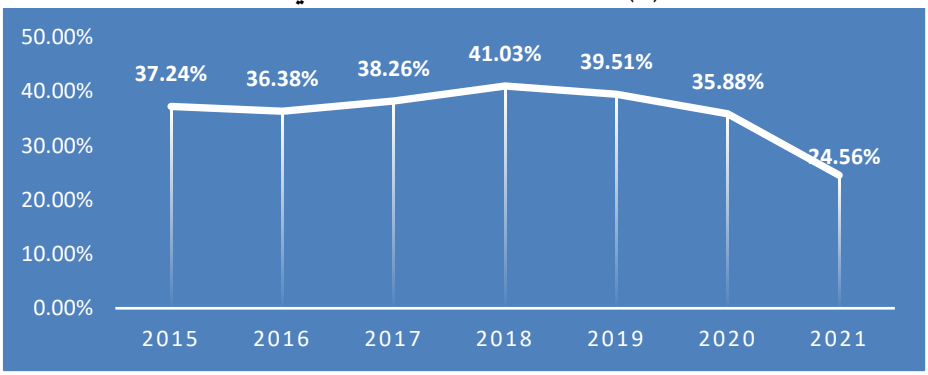

وكما هو واضح، أظهرت النتائج ضعف المنظمة في تغطية ديونها عن طريق حقوق الملكية، إذ إن حقوق الملكية فقيرة جداً بالنسبة لإجمالي ديون المنظمة، يتوجب الأخذ بنظر الإعتبار الحرص في إستخدام الأموال الخارجية عند إقراضها وبذل العناية اللازمة بصدد الضمانات المتعلقة بالإقراض.

المبحث الرابع / الإستنتاجات والتوصيات

4-1- الإستنتاجات:

1. إفتقار المنظمات التمويلية غير الحكومية لشبكة الأمان المالي، إذ إنها تحتاج إلى تحليل نسب ملاءتها المالية بشكل مستمر لضمان تشخيص جوانب الضعف فيها ومحاولة إتخاذ السبل الرشيدة في معالجتها أولاً بأول.
2. إفتقار غالبية موظفي الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية إلى الخلفية اللازمة بصدد موضوعات الإدارة المالية، وبالتالي يواجهون الحاجة إلى سد هذه الفجوة المعرفية.
3. يعتبر التمويل الأصغر من الأدوات الفاعلة في تحقيق غايات إجتماعية في البيئة المحلية وله دور بارز في تخفيف حدّة الفقر للعوائل المتعففة.
4. إقتصر التمويل الأصغر في المنظمة عينة البحث بشكل جوهري على منح القروض التجارية متناهية الصغر، إذ لوحظ ضعف فيما يخص قروض الفقراء والقرض الحسن وباقي منتجات المنظمة.
5. إن الملاءة المالية لمثل هذا النوع من المنظمات لاترتبط بنتيجة النشاط المالي بقدر ماهي مرتبطة بالخدمات المجتمعية المقدمة وتحقيق أهداف المنظمة، رغم إن تحقيق الأرباح في مثل هذا النوع من المنظمات يساعد وبشكل جوهري على إتساع نشاطها الإقليمي.
6. أظهرت النتائج تذبذب في مؤشرات الملاءة المالية للسنوات مدار البحث في المنظمة، سيما سنة (2021) إذ إنخفضت مؤشرات الملاءة المالية قصيرة الأجل بنسبة كبيرة شكّلت (82%).
7. لوحظ إن نسبة المديونية في المنظمة كبيرة جداً، إذ شكّلت نسباً تتراوح بين (73-80%) للسنوات المبحوثة في المنظمة، وهذا يدل على إعتماد المنظمة على الديون في مزولة أنشطتها وعدم تدعيم الملاءة المالية للمنظمة مع العرض بأن المنظمة من أوائل المنظمات في صناعة التمويل الأصغر في العراق.

4-2- التوصيات:

1. ضرورة قيام إدارة المنظمة بتوفير السبل اللازمة لحماية أصول المنظمة والأخذ بنظر الإعتبار تحليل النسب المالية بشكل مستمر لضمان البقاء في بيئة الأعمال والإنتشار لتوفير الفرص اللازمة لتحقيق أهدافها.
2. ضرورة إدخال العاملين في الإدارة المالية لدورات تطويرية بصدد موضوعات الإدارة المالية بغية تعزيز المعرفة والإفادة منها في إدارة الأداء المالي، سيما تمتاز البيئة المحلية بوجود مراكز إستشارية علمية تعنى بالدورات المحاسبية والمالية والتدقيقية.
3. ضرورة تدعيم المركز المالي للمنظمة من خلال تحليل المؤشرات والنسب المالية بشكل مستمر لضمان الإستمرار وتقديم الخدمات المجتمعية للعوائل الفقيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة، مع مراعاة إستخدام الطرائق الترويجية الحديثة لخدمات ومنتجات المنظمة في بيئة الأعمال لضمان إنتشارها وتوسيع قاعدة التمويل الأصغر في البيئة المحلية.
4. من المفيد تعزيز منح القروض للعوائل الفقيرة والتركيز عليهم وعم الإقتصار في التركيز على منح القروض التجارية للمشروعات الصغيرة.
5. ضرورة بل العناية الازمة من قبل الإدارة بغرض تحسين نشاطها وتحقيق فائض يسعفها في الإتّساع الإقليمي وتقديم الخدمات المجتمعية لأكبر قدر ممكن من الأفراد وعدم الإعتماد بشكل جوهري على المنح.
6. يتوجب العمل على تحسين الواقع المالي في المنظمة سيما إن السنة الأخيرة (2021) أظهرت نتائج غير مرضية فيما يرتبط بمؤشرات الملاءة المالية قصيرة الأجل وذلك يهدد الملاءة المالية للمنظمة والتعثر في الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل.
7. ضرورة إستخدام السبل الكفيلة بتعزيز القدرة على تمويل أنشطة المنظمة من الأموال الداخلية لها وعدم الإقتصار في تمويل الأنشطة بالديون الخارجية، لما للأخيرة من مخاطر جسيمة قد تؤدي إلى عرقلة إستمرار المنظمة.

المصادر

1. قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010.
2. قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل رقم (10) لسنة 2012 (المعدّل).
3. عبد الحميد، مناهل مصطفى وكاظم، حسن عبد نزار، (2020)، "السيولة المصرفية وإمكانية إستثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد26، العدد119، جامعة بغداد، العراق.
4. علي، سيروان سياي والمعيني، سعد سلمان، (2021)، " تأثير الملاءة المالية في استثمارات شركات التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد16، العدد57، جامعة بغداد، العراق.
5. عون، علياء حيدر عبد، (2018)، "التمويل متناهي الصغر ودوره في تنمية المجتمعات المحلية"، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
6. مجموعة البنك الدولي، (2015)، "الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الأصغر في العراق"، الشبكة العراقية للتمويل الأصغر، بغداد، العراق.
7. نعمة، حسين عبد المهدي والعبيدي، صبيحة برزان، (2020)، "تدقيق الأداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية فيها"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد15، العدد50، جامعة بغداد، العراق.
8. Abdul Rahman, Abdul Aziz, (2017), "The Relationship between Solvency Ratios and Profitability Ratios: Analytical Study in Food Industrial Companies listed in Amman Bursa", International Journal of Economics and Financial Issues | Vol 7 • Issue 2.
9. Andy and Melly Megawati, (2019), "Analysis of Liquidity, Profitability and Solvency Ratios to Assess the Financial Performance of Companies in Cigarette Industries Listed on the Indonesia Stock Exchange", Journal eCo-Fin Vol.1, No.1,.
10. Approved by Ingves, Stefan, (2005), "Microfinance: A View from the Fund", Prepared by the Monetary and Financial Systems Department With contributions from the African, Policy Development and Review, and Research Departments.
11. Diana, Hada Izabela, (2020), "Indicators for Measuring the Financial Performance of Economic Entities", "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series Volume XX, Issue 1.

12. Dzadzua, Malkhaz, (2019), "History of Microfinance", PhD Candidate in Economics, Kutaisi University.
13. Fatihudin, Didin and Jusni and Mochklas, Mochamad, (2018) "HOW MEASURING FINANCIAL PERFORMANCE", International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET) Volume 9, Issue 6.
14. García, Inmaculada Jimeno and Garvey, Anne Marie and Fernández, Carlos Mir and Jimeno, Rocío Flores, (2023), "The financial vulnerability of non-profit entities: A theoretical framework proposal", REVESCO. Revista de Estudios Cooperativos, ISSN: 1(144).
15. GAZZOLA, MICHELE and GABRIELE IANNÀCCARO (2021). "Indicators and Information System Design". In: Routledge handbook of language policy and planning. Edited by MICHELE GAZZOLA, FRANÇOIS GRIN, LINDA CARDINAL, and KATHLEEN HEUGH. London: Routledge. Forthcoming.
16. Gitman, Lawrence J. and Zutter, Chad J., (2015), "Principles of Managerial Finance", United States, 15th edition.
17. Goerdel, Chair Dr. Holly T. and Fowles, Dr. Jacob and Taylor, Dr. Heather Getha and Ho, Dr. Alfred and Wintoki, Dr. M. Babajide, (2016), "FINANCIAL HEALTH OF NONPROFIT ORGANIZATIONS", Submitted to the graduate degree program in the School of Public Affairs and Administration and the Graduate Faculty of the University of Kansas in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.
18. Heink, Ulrich and Kowarik, Ingo, (2010), "What are indicators? On the definition of indicators in ecology and environmental planning", Ecological Indicators 10.
19. Hossain, Md Sharif and Khan, Dr. Mohd Azam, (2016), "Financial Sustainability of Microfinance Institutions (MFIs) of Bangladesh", Developing Country Studies, Vol.6, No.6.
20. Hubka, Ashley and Zaidi, Rida, (2005), "Impact of Government Regulation on Microfinance", Prepared for the World Development Report Improving the Investment Climate for Growth and Poverty Reduction.
21. Jafar, Rana Muhammad Sohail and Hussain, Safdar and Ahmed, Wasim and Ullah, Sana and Latif, Waqas Umar and Zhuang, Peifen, (2016), "Micro-Finance and Its Impacts on People and Societies", Journal of Poverty, Investment and Development ISSN 2422-846X An International Peer-reviewed Journal Vol.27.
22. Karzaeva, Natalia N. and Karzaeva, Ekaterina A., (2019), "METHODS FOR ASSESSING SOLVENCY IN THE FINANCIAL DIAGNOSTICS SYSTEM OF AN ECONOMIC ENTITY", International Transaction Journal of Engineering, Management, & Applied Sciences & Technologies. Volume 10 No.19.
23. Keating, Elizabeth K. and Frumkin, Peter and Caton, Robert and Colman, Michelle Sinclair, (2008), "How to Assess Nonprofit Financial Performance", Kellogg Graduate School of Management Northwestern University.
24. KYULE, JENNIFER MUTHIO, (2015), "IMPACT OF LIQUIDITY AND SOLVENCY ON FINANCIAL PERFORMANCE OF FIRMS LISTED AT THE NAIROBI SECURITIES EXCHANGE", A RESEARCH PROJECT PRESENTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER OF SCIENCE FINANCE, SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI.
25. Lewis, David and Kanji, Nazneen, (2009), "Non-Governmental Organizations and Development", First published by Routledge, London and New York.
26. LEWIS, DAVID, (2009), "Nongovernmental Organizations, Definition and History", London School of Economics and Political Science, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
27. Lieberman, Ira W., (2019), "The Growth and Commercial Evolution of Microfinance".
28. Londer, Nina, (2023), "Liquidity Management in Non-Profit Organizations", Double-Degree in International Management, Master's Degree Thesis.
29. Megasanti, Lita C. and Riwayati, Hedwigis Esti, (2023), "The Effect Of Liquidity, Profitability, And Solvency On Financial Distress With Good Corporate Governance As A Moderation", International Journal of Economic Studies and Management (IJESM) ISSN 2789-049X Int. J. Econ. Stud. Manag. 3, No.1.
30. Nieto, Begoña Gutiérrez and Cinca, Carlos Serrano, (2019), "20 Years of Research in Microfinance: An Information Management Approach", Université Libre de Bruxelles - Solvay Brussels School of Economics and Management Centre Emile Bernheim ULB CP114/03 50, avenue F.D. Roosevelt 1050 Brussels BELGIUM.
31. Nunnenkamp, Peter and Öhler, Hannes, (2010), "Funding, Competition and the Efficiency of NGOs: An Empirical Analysis of Non-charitable Expenditure of US NGOs Engaged in Foreign Aid", Kiel Institute for the World Economy, Hindenburgufer 66, 24105 Kiel, Germany.
32. Nyang'au, Samuel N. and Nyangosi, Richard and Oenga, Jane and Suleiman, Ame Juma, (2016), "Role of Non Governmental Organizations (NGOs) in Social Development in Developing Nations", Journal of Economics and Sustainable Development www.iiste.org ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.7, No.11.
33. Olivo U, María, (2007), "Evolution on the term Non Governmental Organization (NGO)", Revista Venezolana de Análisis de Coyuntura, vol. XIII, núm. 2, julio diciembre, Universidad Central de Venezuela Venezuela.
34. Omar, Norliza and Arshad, Roshayani and Wan Ainul Asyiqin Wan Mohd Razali, (2013), "Assessment of Risk Using Financial Ratios in Non-Profit Organisations", Journal of Energy Technologies and Policy, Vol.3, No.11, Special Issue for International Conference on Energy, Environment and Sustainable Economy.

35. PRAKASH, SANDHYA and MALHOTRA, AMARJEET KAUR, (2017), "MICROFINANCE-A COMPREHENSIVE REVIEW OF LITERATURE", Indian Journal of Economics & Business, Vol. 16, No. 1.
36. Raj, Kiran and Putri, Narti Eka, (2021), "THE INFLUENCE OF LIQUIDITY, PROFITABILITY, AND SOLVENCY ON BANKING STOCK PRICE LISTED ON IDX FOR THE 2015-2019 PERIOD", Journal of Management and Leadership Vol.4 No.1.
37. Rajdeep Sengupta and Craig P. Aubuchon, (2008), "The Microfinance Revolution: An Overview", The Federal Reserve Bank of St. Louis.
38. Riwayati, Hedwigis Esti and Markonah, Markonah and Sholeha, Maratus, (2023), "The Effectiveness of Liquidity, Solvency, and Profitability Ratios against the Stock Returns of the Company", MIX: Jurnal Ilmiah Manajemen Volume 13 Number 3.
39. Robinson, T.R., Henry, E., Pirie, W.L., Broihahn, M.A. (2015), "International Financial Statement Analysis". 3rd ed. Hoboken, New Jersey: Wiley.
40. Ross, Stephen A. and Westerfield, Randolph W. and Jordan, Bradford D., (2015), "Essentials of Corporate Finance", Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 9edition, 2015**.**
41. Saunders, Anthony and Marcia Millon Cornett, (2018), "Financial Institutions Management- A Risk Management Approach", NINTH EDITION, McGraw-Hill Education, , New York.
42. Seibel, Hans Dieter, (2003), "History matters in microfinance", Small Enterprise Development – An International Journal of Microfinance and Business Development, vol. 14, no. 2.
43. SHIM, JAE K. Ph.D, and JOEL G. SIEGEL, Ph.D., CPA, (2007), "SCHAUM'S OUTLINE OF FINANCIAL MANAGEMENT", Third Edition, The McGraw-Hill Companies, Inc, New York.
44. Tehulu, Tilahun Aemiro, (2013), "Determinants of Financial Sustainability of Microfinance Institutions in East Africa", European Journal of Business and Management, Vol.5, No.17.
45. Terberger, Eva, (2003), "Microfinance institutions in the development of financial markets", CEPAL REVIEW 81 • DECEMBER.
46. Wegner, Rodger, (2008), "The Role of NGOs in Development Cooperation Some Notes on Empirical Research Findings", NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS, EconStor.
47. Werker, Eric D. and Ahmed, Faisal Z, (2007), "What Do Non-Governmental Organizations Do?", Copyright by Eric D. Werker and Faisal Z. Ahmed.